نشرة صندوق النقد الدولي

توماس فريدمان يتحدث عن العولمة الاقتصادية ضمن سلسلة تدريبية جديدة يقدمها مركز الصندوق للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط حول القضايا المستجدة التي تهم صناع السياسات في المنطقة (الصورة: Hussein Ahmad)

مقابلة مع أسامة كنعان

مركز الصندوق التدريبي المقام في الكويت لخدمة منطقة الشرق الأوسط يطرح القضايا العالمية المستجدة على بساط البحث

نشرة الصندوق الإلكترونية

١٥ يناير ٢٠١٦

- المركز يتوسع في التدريب لمعالجة التحديات العالمية المتزايدة
- النمو الاحتوائي وإصلاحات المالية العامة أداتان ضروريتان لصناع السياسات في المنطقة
- التدريب يركز على تنمية القطاع الخاص وتنويع نشاطه

بعد حوالي عام من إنشاء مركز الصندوق للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)، بتمويل من الهيئة العامة للاستثمار في الكويت، يواصل المركز التوسع في أنشطته التدريبية لبناء المعرفة والمهارات الفنية اللازمة لإدارة اقتصادات العالمي العربي بكفاءة.

وقد قدم المركز منذ إنشائه حوالي ١٢٠ نشاطا، وأتاح التدريب لأكثر من ٥٤٠٠ موظف رسمي من ٢٢ بلدا عضوا في جامعة الدول العربية. وكانت دول مجلس التعاون الخليجي من أهم المستفيدين من إقامة المركز، حيث تم تدريب أكثر من ١٦٠٠ مسؤول خليجي حتى الآن.

وتتمثل مهمة المركز في بناء القدرات من خلال التدريب العملي لصناع السياسات من البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية، فضلا عن قيادة المؤتمرات والندوات والحلقات دراسية الرامية إلى تعزيز تصميم السياسات الاقتصادية السليمة وتنفيذها في المنطقة.

وقد تحاورت *النشرة الإلكترونية* مع الدكتور أسامة كنعان، مدير المركز، حول أحدث الفعاليات رفيعة المستوى التي أقامها المركز، والتطورات الجارية، ورؤيته لتوسع المركز من أجل تقديم حلول لعدد من أكثر التحديات الاقتصادية إلحاحا في المنطقة.

النشرة الإلكترونية: **كيف ترى تطور التدريب الذي يقدمه المركز نتيجة للقضايا الجديدة الناشئة عن سرعة تغير البيئة العالمية؟**

الدكتور كنعان: يواصل المركز تقوية التدريب الذي ينظمه لصناع السياسات والممارسين العرب في مجالات الاقتصاد الأساسية التي تقع ضمن اختصاص الصندوق – وأبرزها سياسة المالية العامة والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، والتجارة والتمويل الدوليان، والنمو الاقتصادي، والإحصاءات. ويشهد برنامجنا تطورا في هذه المجالات لدعم قضايا الساعة التي تواجه المنطقة.

وتتضمن هذه القضايا الضغوط الكبيرة على الاقتصاد الكلي والمالية العامة بسبب تراجع أسعار النفط، واحتدام الصراعات، وأزمة الهجرة واللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر أيضا في التحديات العالمية عند صياغة السياسات الاقتصادية، مثل تحديات تغير المناخ وعدم المساواة في الدخول. وأدى بنا ذلك إلى التوجه بصورة متزايدة نحو اعتماد منهج متعدد الاختصاصات ليكون عنصرا مكملا لدوراتنا الاقتصادية الأساسية، وتعزيز جهودنا التدريبية المشتركة مع البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، ومنظمة التجارة العالمية.

وبالنسبة لندوتنا الأخيرة، "عصر السرعة: كيف نفهمه ونزدهر فيه"، التي عقدت في نوفمبر الماضي بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، اخترنا موضوعا واسع النطاق وهو الانعكاسات الاقتصادية للاتجاهات العالمية الجديدة. وبالنسبة لهذه الفعالية، دعونا توماس فريدمان، الكاتب بصحيفة نيويورك تايمز والحائز على جائزة بولتزر، ليكون المتحدث الرئيسي. وكنا نعلم أنه سيثري الندوة باتباع منهج لا يتسم بالمرونة فقط وإنما بالجرأة أيضا في مناقشة كثير من القضايا العالمية الملحة مع الاقتصاديين المشاركين.

نظم المركز مؤخرا حلقة نقاش حول إصلاح الدعم في سياق هبوط أسعار النفط. ويظهر في الصورة المتحدثون في هذه الفعالية (من اليسار إلى اليمين): فراس رعد (البنك الدولي)؛ وأسامة كنعان (صندوق النقد الدولي – مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط)؛ وأنانثاكريشنان براساد (صندوق النقد الدولي) وعماد الإمام (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي). (الصورة: Hussein Ahmad).

النشرة الإلكترونية: **ما هي أهم الدروس المستخلصة من تلك الفعالية فيما يتعلق بتأثير الاتجاهات العالمية؟**

الدكتور كنعان: كان الهدف الرئيسي وراء هذه الفعالية هو استكشاف السبل التي يمكن أن تتيح للاقتصادات العربية النجاح في مواكبة التحديات العالمية الناشئة. وأرى أن الندوة والمناقشات التي أثارتها أبرزت ثلاث نقاط أساسية بالنسبة لصناع السياسات في المنطقة:

أولا، تثير العولمة الاقتصادية السريعة مسألة نمو الإنتاجية وتنافسية الصادرات من اقتصادات الأسواق الصاعدة، وخاصة في شرق آسيا. ويضفي هذا طابعا أكثر إلحاحا على اتخاذ خطوات للتعجيل بتنمية القطاع الخاص في الاقتصادات المنافسة، بما فيها اقتصادات العالمي العربي. ومن التدابير ذات الأولوية في هذا الصدد إجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية لضمان الحوكمة الرشيدة، وإزالة المعوقات أمام التجارة والاستثمار، وضمان تكافؤ الفرص بين شركات القطاع العام والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد أصبح التوسع في الإنتاج والصادرات وتنويع النشاط في القطاع الخاص ضرورة أكثر إلحاحا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي نظرا لهبوط أسعار النفط.

ثانيا، أدت الثورة الرقمية إلى تسريع وتيرة العولمة الاقتصادية، ومضاعفة تأثيرها الإيجابي على التنافسية والصادرات في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة، بما في ذلك الخدمات التي تقوم الاقتصادات المتقدمة بتعهيدها خارجيا.

ونظرا لتصاعد المنافسة في الأسواق الدولية، فمن المهم للاقتصادات النامية بوجه خاص، بما فيها الاقتصادات الواقعة في العالم العربي، المضي قدما في اتخاذ خطوات للاستثمار في التعليم والتدريب المهني وتعزيز جودتهما لضمان الاستفادة الكافية من المزايا التي يمكن أن تحققها الثورة الرقمية.

وينشأ التحدي العالمي الثالث من التأثير الاقتصادي السلبي المحتمل للاحترار العالمي إذا استمرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مساراتها الحالية. ومنطقة الخليج العربي معرضة بوجه خاص لموجات الحرارة والرطوبة شديدة الارتفاع التي يمكن أن تفرض تحديا أمام صلاحية البيئة لسكنى الإنسان مع نهاية هذا القرن، مما قد يتسبب في تحويل الموارد نحو محاربة تأثيرها ويحد من النمو الاقتصادي. ويؤكد هذا أن الحاجة ماسة لتدابير تكبح الانبعاثات، كالتي تم الاتفاق عليها في مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ.

النشرة الإلكترونية: **هل ترى أن هذه الدروس يمكن تطبيقها بسهولة عند وضع السياسات الاقتصادية؟**

الدكتور كنعان: من الأصعب غالباً قياس الاتجاهات العالمية التي تؤثر على الاقتصادات الوطنية بمرور الوقت أو بعد فاصل زمني طويل نسبيا– مثل التأثير الاقتصادي للثورة الرقمية أو تغير المناخ. وجزء من هذه الصعوبة ينبع من عدم وجود حالات سابقة يمكن المقارنة بها، على عكس حالات الكساد الاقتصادي أو الأزمات المالية، على سبيل المثال، حيث يمكن استقاء الدروس من فترات سابقة.

ومع ذلك، أرى أنه من المهم إجراء مناقشات متروية وشاملة بين الاقتصاديين للنظر بجدية في الأثر المحتمل للتحديات العالمية، وخاصة إذا كان التحكم في هذا الأثر ممكنا من خلال السياسات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يمكن تخفيف الأثر السلبي للاحترار العالمي بالتدريج عن طريق فرض الضرائب الملائمة على الوقود الأحفوري وانبعاثات غازات الدفيئة.

النشرة الإلكترونية: **نظم المركز – بالاشتراك مع بنك الكويت المركزي وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالصندوق – "مؤتمر التمويل الإسلامي: تلبية الطموحات العالمية". فكيف كانت ردود أفعال المشاركين؟**

السيد كنعان: عادة، لا يرتبط التمويل الإسلامي في الأذهان بعمل الصندوق، ولذلك أُعجِب المشاركون بقيادة الصندوق لهذا النقاش العالمي، بالاشتراك مع بنك الكويت المركزي، في مجال يزداد أهمية بسرعة رغم كونه خارج الاتجاه السائد في مجال التمويل الدولي. وكانت ردود الأفعال إيجابية للغاية بشأن مناقشة الروابط بين التمويل الإسلامي والنمو الاحتوائي.

وهناك رسالة حظيت باستقبال جيد للغاية، وشددت عليها السيدة مدير عام الصندوق في كلمتها الرئيسية، وهي أن التمويل الإسلامي يحمل إمكانات واسعة للمساهمة في النمو واسع النطاق. فنسبة من يملكون حسابات مصرفية من سكان العالم المسلمين البالغين لا تتجاوز الربع، والتمويل الإسلامي ملائم إلى حد كبير لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبادئة.

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، تشارك في فعاليات "مؤتمر التمويل الإسلامي: تلبية التطلبات العالمية" في نوفمبر ٢٠١٥ (الصورة: صندوق النقد الدولي).

وبالنظر إلى ما سبق، أرى أن انخراط الصندوق المبكر وعمله التحليلي في مجال التمويل الإسلامي، حتى في الوقت الذي كان يعتبر فيه موضوعا شبه هامشي بالنسبة للمنظمات الدولية، ساعد على تمهيد السبيل للدور البارز الذي يضطلع به اليوم في توفير الإرشاد بشأن الممارسات السليمة. ومن الأمثلة الجيدة في هذا الصدد العمل الذي قام به الصندوق مؤخرا مع المنظمات المعنية بوضع المعايير لإرساء المعايير الدولية والممارسات الفُضلى للتمويل الإسلامي، واستكشاف أفضل السبل لإدخال هذه الممارسات في العمل الرقابي.

روابط ذات صلة

موقع المركز

نشرة الصندوق الإلكترونية: افتتاح مركز الصندوق للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF) في أكتوبر ٢٠١٤

صحيفة وقائع عن مراكز الصندوق الإقليمية للمساعدة الفنية

صحيفة وقائع أنشطة الصندوق في مجال المساعدة الفنية والتدريب